

لا بد أن تكون تدابير تغير المناخ محصنة ضد الفساد

تقرير جديد يظهر الحاجة الملحة لوجود الحكم الرشيد في السياسات المناخية

دكا، بنغلادش/برلين، 30 نيسان/أبريل 2011 – فيما تعد الحكومات لإنفاق ما يصل إلى 100 بليون دولار أمريكي سنوياً، بحلول العام 2020، من أجل الحدّ من أثر التغيرات المناخية، والاستعداد للآثار المترتبة عليها، فإن منظمة الشفافية الدولية (TI)، تحذر من مخاطر الفساد، المتعلقة بالتمويل المخصص للمناخ، والذي ينساب من خلال قنوات جديدة وغير مختبرة مسبقاً، كما توصي بالعمل على تعزيز نظم الحاكمية، بغية معالجة تلك المخاطر والتصدي لها.

تقرير الفساد العالمي: لقد أدى التغير في المناخ إلى وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية العملية، لمنع الفساد من تقويض التدابير، التي يتم اتخاذها كاستجابة للتغيرات المناخية، ودعوة الحكومات، والمنظمات الدولية، والشركات والمجتمع المدني، إلى التأكد من وجود الحكم الرشيد في السياسات المناخية.

"إن الحاجة الملحة للاستجابة للتغيرات المناخية، يجب أن تكون عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة. ولا بد من التأسيس لآليات الرقابة، والإشراف ضمن جميع المبادرات المتعلقة بالمناخ، منذ البداية،" تقول "هوغيت لايل"، رئيسة منظمة الشفافية الدولية. "إن وجود الحكم الرشيد الآن، سيساعد على ضمان نجاح أثر السياسات المتعلقة بتغير المناخ وتمويلها."

و يقول افتخار زمن و هو المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية في تايلاند "بنغلادش في طليعة الجهود المبذولة في وقف التغير المناخي. المنهج الذي يطبقه في إدارة الحكمة المتعلقة بالتغير المناخي و ضمان الشفافية و المساءلة في إنفاق التمويل المتعلق بالتغير المناخي يمكن أن يمثل درساً لحكومات و المجتمع المدني حول العالم. و تأتي هذه التوصيات في وقت حرج."

وبموجب الاتفاقيات العالمية المتعلقة بالمناخ، سيتم توفير مبالغ مالية كبيرة وجديدة من جانب الحكومات والوكالات متعددة الأطراف، بغية تخصيص التمويل الهادف إلى **التخفيف** من التغيرات المناخية والحد من أثرها، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، كمزارع الرياح أو محطات الطاقة الشمسية، و**التكيف** معها، مثل بناء الجدران البحرية، وأنظمة الري، والمسكن الجاهزة، في حالات حدوث الكوارث.

ولم تحقق أي من الدول الـ 20، والمتوقع أن تكون الأكثر تضرراً من التغير في المناخ - حيثما سيتم إنفاق جزء كبير من هذه الأموال - لم تحقق مجموع نقاط يتجاوز 3.6، على مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية، حيث تشير الدرجة صفر إلى إدراك الدولة فاسدة للغاية، بينما تشير الدرجة 10 إلى كونها نظيفة جداً. ولا بد للحكومات من ضمان اتسام عمليتي الرقابة والإشراف على كيفية إنفاق التمويل المتعلق بالتغير المناخي بالشفافية، والتي يمكن تعزيزها، من خلال ممارسة الرقابة من قبل المجتمع المدني.

ويجمع التقرير ما بين التحليلات التي يقدمها أكثر من 50 خبيراً بارزاً في مجال التغير المناخي، من 20 دولة، كما يتناول مجموعة واسعة من القضايا، التي تشمل:

- سياسة التغير في المناخ والمساءلة في المؤسسات التمويلية
- دور القطاع الخاص
- مدى سلامة ونزاهة أسواق الكربون
- الاستجابة للآثار التي تتركها التغيرات المناخية في البلدان النامية (بنية تحتية مقاومة للتغيرات المناخية، والاستعداد للهجرة المناخية، وتحسين سبل إدارة الكوارث)
- إدارة الغابات

مشاركة الجمهور وشفافية عمليات الرقابة والإشراف

يوصي التقرير بزيادة حجم المشاركة العامة، وسبل وصول الجمهور إلى المعلومات والمساءلة، لجعل الحاكمية المناخية أكثر فعالية ونجاعة. وهذا سيحد من نشوء حالات تضارب المصالح المحتملة، في عملية صنع القرار، كما سيحد من الآثار السلبية، التي قد تنشأ عن الضغط والمصالح الخاصة، في وضع السياسات المناخية.

كما يحذر التقرير من خطر **لعة الموارد الخضراء**. فالتقنيات الجديدة، التي يجب أن تحل محل الوقود الأحفوري، غالباً ما تتطلب وجود الموارد الطبيعية. ومن الضروري أن تتسم الصناعات، التي تقوم باستغلال تلك الموارد، بالشفافية، وأن تفصح، علناً، عن المدفوعات، التي يتم تقديمها إلى الحكومات، بحيث يتمكن المواطنون من ضمان استخدام العائدات لصالحهم.

وبشكل مماثل، فلا بد أن تسمح الحكومات، التي تعمل على بيع الأراضي لزراعة الوقود الحيوي، والذي تشير التقديرات، إلى أنه سيشكل 10% من الوقود المستخدم في النقل في العديد من الاقتصادات الرائدة في العالم، بحلول العام 2030، للمشاركة والرقابة العامة، بحيث يتم احترام حقوق الأراضي لدى المجتمعات المحلية.

الحفاظ على نظافة وخضرة الغابات

من المتوقع أن يتدفق مبلغ يعادل 28 بليون دولار أمريكي سنوياً من التمويل المناخي، للبلدان، ذوات الغابات الاستوائية الكبيرة، بغية الحد من إزالة الغابات، والحفاظ على هذا الشكل الطبيعي من أشكال تخزين الكربون. وفعلاً، يجري تعزيز عمليات قطع الأشجار غير القانونية، والتي تقدر قيمتها بأكثر من 10 بليون دولار أمريكي سنوياً، من خلال الفساد المنتشر لدى سلطات الجمارك وإدارة الأراضي. ويسلط التقرير الضوء على واقع قيام بعض الحكومات بالحصول على اعتمادات عن قيامها بتنفيذ مشاريع وهمية لزراعة الأجرأ.

ويتم من خلال دراسة عدد من الحالات في كل من النمسا، وبنغلادش، وبوليفيا، وكولومبيا، وكينيا، والفلبين، وإسبانيا، والولايات المتحدة، توضيح البعد العالمي لتحديات التغيير في المناخ التي يواجهها كوكب الأرض.

"لا يوجد في الفساد ما هو مقدس، ولا حتى مستقبل كوكبنا. إن الفشل الآن في إدارة التدابير المتعلقة بالتغيرات المناخية بالشكل الصحيح، لن يؤدي فقط إلى سوء توزيع الموارد والمشاريع الوهمية، إنما سيلحق الضرر أيضاً بالأجيال المستقبلية،" تقول "لابيل".

#

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية، رائدة في مجال مكافحة الفساد.

تنويه للمحررين: لقد تناولت تقارير الفساد العالمي السابقة لمنظمة الشفافية الدولية موضوع الفساد في القطاع الخاص، وقطاع المياه والقضاء. وسيكون التعليم هو التركيز الموضوعي في العام المقبل.

مسؤولية الاتصال الإعلامي:

ديبورا وايز أونغر

هاتف: 19 - / +49 30 343820-666

press@transparency.org